

التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن

الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل الزراعة في الكومسيك

نجحت مجموعة عمل الزراعة التابعة للكومسيك في عقد اجتماعها الثاني عشر في 20 سبتمبر 2018 في أنقرة بتركيا، تحت عنوان "تحليل هياكل تجارة الأغذية الزراعية من أجل تعزيز شبكات تجارة الأغذية الزراعية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". قام الفريق العامل المخصص خلال الاجتماع بإجراء مداولات بشأن تشجيع شبكات التجارة الزراعية الغذائية الشاملة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كانت وثيقة غرفة الاجتماعات، التي تم إعدادها وفقاً للنتائج الرئيسية لتقرير البحث الذي تم إجراؤه خصيصاً للاجتماع الثاني عشر للفريق العامل المخصص لإجابات الدول الأعضاء على أسئلة السياسة، هي المدخل الرئيسي للمناقشات. اتفق المشاركون في أثناء الاجتماع على التوصيات الخاصة بالسياسات والتي تضمنتها الوثيقة الصادرة عن الاجتماع. تشمل الوثيقة الحالية التوصيات الخاصة بالسياسات التي أبرزها الاجتماع.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تطوير وتنفيذ خطط الوصول إلى الأسواق التفضيلية والاتفاقات التجارية البينية والإقليمي (مثل TPS-OIC) (نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)) بهدف المساهمة في تطوير التجارة الزراعية التعاونية والمستدامة.

الأساس المنطقي:

يُعد تحرير تجارة المنتجات الزراعية داخل النظام متعدد الأطراف هدفاً طويل الأجل حيث لم يتم إبرام أي مفاوضات حول الزراعة منذ نهاية جولة أوروغواي عام 1994. تُعد تدفقات التجارة الزراعية هي نتيجة لتفاعل مُعقد بين السياسة، والجغرافيا والإنتاجية. تتمتع الشبكات التجارية في المنتجات الزراعية بعدد إقليمي قوي على المستوى العالمي وداخل منظمة المؤتمر الإسلامي. علاوة على ذلك، تلعب الاتفاقات التجارية الإقليمية دوراً هاماً في تعزيز الديناميكيات البينية للإقليم مع تباين الآثار عبر المناطق والفترات الزمنية ومجموعات المنتجات. توجد هناك أيضاً حركة واضحة في القطاع الزراعي نحو التجارة مع شركاء أكثر بعداً، وأصبحت معظم المناطق - داخل وخارج منظمة التعاون الإسلامي - أكثر تنوعاً جغرافياً في أنماط صادراتها. يمكن أن يساعد تطوير وتنفيذ خطط الوصول إلى الأسواق التفضيلية، بالإضافة إلى إبرام المزيد من الاتفاقيات/الترتيبات التجارية داخل الأقاليم وعبر الأقاليم البلدان الأعضاء على الاستفادة من الديناميكيات القوية الإقليمية للتبادل التجاري الزراعي من خلال التعاون مع الشركاء الإقليميين لتحرير التجارة الزراعية على الأسهم التفضيلية مع تقليل إمكانية تغيير تكاليف التجارة التي يمكن أن تنشأ عن استخدام التفضيلات أو الاتفاقيات الإقليمية. وفي هذا الصدد، يعطي نظام التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC) (نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي) فرصة هامة لبدء مثل هذا الأساس لتحرير التجارة الزراعية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: بناء القدرة لجانب الإمداد وتنمية القدرة على تنمية جانب الطلب عن طريق ترشيد التدابير غير الجمركية لبنية هيكلية زراعية مستدامة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الأساس المنطقي:

إنه من الهام للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تقوم بتطوير قدرتها على الإنتاج بشكل تنافسي إذا ما أرادت الاستفادة الكاملة من الفرص التي يوفرها تكامل السوق. يُعد التعامل مع الحواجز التجارية داخل البلدان المُصدرة - لا سيما البنية التحتية السيئة وتيسير التجارة - هو المفتاح. لكن يُمكن أن تكون التدابير غير الجمركية على عكس التعريفات الجمركية أيضاً أن يكون لها آثار بالنسبة للمُصدرين، وليس فقط المستوردين. على وجه الخصوص، إنه من الهام تطوير البنية التحتية الوطنية للجودة كما ينطبق على المنتجات الزراعية. يمكن أن يساعد التعاون من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك من خلال الهيئات ذات الصلة في دعم هذا المشروع. لا تزال الأسواق الزراعية العالمية مشوهة كما يتضح من ارتفاع مستويات الحماية وتكاليف التجارة. تلعب التدابير غير الجمركية دوراً رئيسياً في الحفاظ على ارتفاع تكاليف التجارة كعوامل مؤثرة على قدرة المُصدرين على الوصول إلى الأسواق الأجنبية مثل معايير المنتجات وإصدار الشهادات والحواجز التقنية أمام التجارة. نظراً لأهمية التدابير غير الجمركية، تُعد المسألة الرئيسية للبلدان لتطوير قاعدة تجارية مستدامة هي الجودة والشهادة. إن تطبيق التدابير غير الجمركية فقط عند تبريرها بتحليل دقيق للتكاليف والفوائد يمكن أن تكون نقطة انطلاق رئيسية لترشيد التدابير غير الجمركية في حين يمكن تسهيل الجهود التعاونية بين الشركاء الإقليميين وشركاء التنمية بشأن المعايير وإصدار الشهادات من قبل الكومسيك وفروع أخرى متصلة بالمنظمة. يساعد دعم البنية التحتية الوطنية للجودة للمستوردين والمصدرين، بما في ذلك في مجالات مثل شهادات الحلال والبنية التحتية وتيسير التجارة.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: تطوير وزيادة الاتصالية الاقتصادية وكذلك الربط المادي¹ والمعلومات لتقليل تكاليف التجارة في أسواق التجارة الزراعية من أجل تنمية تجارة زراعية مستدامة.

الأساس المنطقي:

تُعد التجارة الثنائية هي تفاعل مُعقد لعدد من القوى الاقتصادية المختلفة. يُعد الاتصال هو عامل رئيسي. يُعد هذا صحيح أكثر في قطاعات المنتجات الزراعية الناشئة مثل الفواكه والخضروات الطازجة، والأسماك، حيث يُعد تخزين السلاسل الباردة أمر هام. هنالك أدلة على أن بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تتمتع بميزات نسبية قوية في هذه القطاعات. للاستفادة منها، فإنها تحتاج إلى تطوير خطوط نقل ريفية الجودة مع الأسواق الاستهلاكية. لا تعالج الاتفاقيات التجارية في كثير من الأحيان مثل هذه القضايا، ولكن يمكن لبرامج التعاون الاقتصادي الأوسع معالجتها. يعد تطوير التوصيل أحد طرق تقليل تكاليف التجارة في الأسواق الزراعية، بالإضافة إلى تخفيض التعريفات وترشيد التدابير غير الجمركية. يكون الوصول إلى المعلومات وشبكات المعلومات في عصر المعلومات الحالي بنفس أهمية الشبكات المادية. يمكن تحقيق التوصيلية في بعض الحالات عن طريق بنية مركزية ولكن في حالات أخرى، تنتشر الخطوط التجارية نسبياً بسبب ميل التجارة الزراعية إلى أن تكون في سلع غير متشابهة تستغل الاختلافات الجغرافية، و/أو تتأثر بسياسات التجارة التي تضم اتفاقيات التجارة الإقليمية وعبر الإقليمية. يمكن أن يكون إنشاء وتطوير شبكات معلومات تجارية زراعية إقليمية شاملة وبنية منظمة التعاون الإسلامي أسرع وأقل تكلفة وربما بقيمة أعلى في هذا الاتجاه.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

¹ تشير التوصيلات المادية إلى البنية التحتية المادية مثل الموانئ والمطارات وخطوط الطرق والسكك الحديدية بالإضافة إلى الخدمات اللوجستية التي تمكن جميع الشحنات من التنقل بين الأطراف المتفرقة جغرافياً.

مجموعة عمل الكومسيك للزراعة: توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

سيكون الاجتماع المستقبلي المشترك لمجموعات الكومسيك العاملة المعنية بالزراعة والتجارة حول موضوع فرص التكامل التجاري، والجهود، والسياسات، والخبرات لمنظمة التعاون الإسلامي.

تمويل مشاريع الكومسيك: في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لمشروعات سنويًا؛ بحيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف لتمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. وبالنسبة للمجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشاريع الكومسيك، ولمكتب تنسيق الكومسيك أن يقوم بتمويل المشاريع الناجحة هذا الصدد. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.
